

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (الإدارة العامة للتخطيط والسياسيات الاقتصادية)

بالتنسيق مع:

المركز الأفريقي لدراسات الحوكمة والسلام والتحول

ورشة تطوير الإيرادات: التحديات آفاق المستقبل

ورقة إطارية حول:

الموارد والإيرادات العامة ونظم التحصيل الإلكتروني

دكتور

غسان أحمد الأمين

دكتور

صالح حسب الرسول البدوي

سبتمبر ٢٠٢٢ م

الموارد والايرادات العامة ونظم التحصيل الالكتروني

مقدمة:

تمثل الايرادات العامة أحد العناصر الاساسية للموازنة العامة ومؤشرات الاداء المالي التي تعكس كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية والخدمية في تحقيق التوازن المالي والاستغلال الامثل للموارد حسب إستراتيجية السياسة المالية العامة. إن عملية إعداد الموازنة والمعلومات المتاحة في وثائقها تشكل عاملاً أساسياً لتعزيز الشفافية في مجال مقترحات النفقات والايرادات العامة وقاعدة راسخة للتقييم والتطوير المالي المستدام.

يأتي تناول موضوع هذه الورقة من جزئين. الجزء الاول يتناول الموارد والايرادات العامة كأحد المكونات والعناصر الاساسية للموازنة. أما الجزء الثاني يستعرض آلية ونظم تحصيل الايرادات العامة للدولة من منظور تطبيقات التقنية الحديثة بصورة شاملة ومتكاملة تحقيقاً للشفافية المالية وجودة وفعالية الاداء المالي العام للموازنة.

لا يفوت على القارئ بأن الجوانب ذات الصلة بالمصروفات والايرادات العامة قد أوفتها مراجع وكتب المالية العامة حقها من حيث النظرية وضبط الممارسة التي تستند على المبادئ والقواعد والتشريعات المنظمة.

تهدف هذه الورقة تناول الإطار النظري حول المفاهيم العامة للموازنة والموارد والايرادات العامة من واقع الاعتمادات والممارسة حسب هيكل الموازنة العامة لجمهورية السودان مع اقتراح بعض المصادر الإرادية استجابة لتداعيات الواقع الذي يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي انتظمت الاقليم والعالم. هذا بجانب الإشارة الي ضرورة الاستجابة للتوجه العالمي لاحتمية تبني التطبيقات التقنية والبرامج الإلكترونية لإدارة الموازنة العامة للدولة، سواءً كان ذلك من جانب ضبط ورقابة المصروفات العامة وجانب تحصيل الايرادات العامة بنظام إلكتروني متكامل

يحقق كفاءة التحصيل والشفافية المستدامة للمالية العامة في ظل ولاية وزارة المالية والاقتصاد الوطني على المال العام حسب التشريعات والقوانين المنظمة.

يتم عرض محتوى الورقة من خلال النقاط التالية:

الجزء الاول: الموارد والايادات العامة والجوانب ذات الصلة

١. ومفاهيم ومرجعيات عامة
٢. الموازنة العامة.
٣. مصادر وأنواع الايرادات العامة.
٤. طرق تقدير الايرادات العامة.
٥. تحديات الموازنة العامة.
٦. مؤشرات عامة حول مصادر ايرادات الموازنة.

الجزء الثاني: نظام التحصيل الالكتروني للإيرادات العامة.

١. مفاهيم عامة.
٢. مكونات النظم الالكترونية.
٣. نظام التحصيل الالكتروني للإيرادات العامة.
٤. وسائط التحصيل الالكتروني.
٥. تجربة السودان في المعاملات الالكترونية.

النتائج والتوصيات.

الجزء الاول: الموارد والإيرادات العامة والجوانب ذات الصلة

أولاً مفاهيم ومرجعيات عامة:

تناول الموارد والإيرادات العامة كأحد مكونات موازنة الدولة يستوجب الإشارة المختصرة لبعض المفاهيم والمرجعيات للتأسيس الموضوعي لعناصر محتوى الورقة، وهي على النحو التالي:

١. الاعتداد بالتطور في المفاهيم الاقتصادية وأدوات السياسات المالية التي اعتبرت موازنة الدولة مشروع قانون ذو طابع وظيفي ومهام تستهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى رفاهية ومعاش الناس.

٢. تأسيساً على ذلك يتم النظر الي منظومة الموارد والإيرادات من خلال التطور في نظرية الإيرادات العامة بناء على التطور في وظيفة الدولة من حيث الشمول في المهام والمسؤوليات.

٣. وفقاً لموجهات التنمية المستدامة ومبدأ حياد المالية العامة فقد أصبح للموارد والإيرادات العامة هدفاً تداخلياً، تجاوز الارتباط بتغطية النفقات العامة بموازنة الدولة إلي المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٤. التزام جهات الاختصاص ذات الصلة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة ورقابة وتقييم مؤشرات الاداء بحزمة القوانين واللوائح الداخلية والمواثيق والمعايير الاقليمية والعالمية للتوافق مع الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة.

٥. البناء المؤسسي والحوكمة المالية الموجهة بقيم ولاية وزيرة المالية على المال العام

لتحقيق الجوانب التالية:

أ. وضوح الادوار والمسؤوليات.

ب. علانية عمليات الموازنة.

ت. إتاحة المعلومات للاطلاع العام.

ث. ضمانات الموضوعية.

٦. الاتجاه العالمي الرامي إلى تطبيق تقنية نظم المعلومات المحاسبية والمالية يستلزم تجاوز تطبيقات التقنية وبرامج الحوسبة الجزئية على المستوى المؤسسي الي التطبيق الشامل والمتكامل لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة من خلال التقارير الذاتية إلكترونياً لمختلف مؤسسات ووحدات ومستويات الحكم في الدولة.

ثالثاً: الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة هي بيان تفصيلي يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة. وهي تمثل البرنامج المالي الذي يهدف الي تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي حسب خطة الدولة للتنمية المستدامة. وتشتمل الموازنة على البنود التالية:

✓ الإيرادات، (الضريبية وغير الضريبية والمنح).

✓ النفقات، (تعويضات العاملين - نفقات التسيير - التجهيزات والتنمية - نفقات الدين العام).

تأخذ طبيعة الموازنة العامة للدولة الصفة القانونية من ناحية مراحل واجراءات الاعتماد والاجارة من السلطة التشريعية في صورة قانون يجعلها ملزمة لدي مؤسسات الدولة. ومن جانب آخر فإن الصفة المالية للموازنة العامة للدولة تتبين من كونها وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبين تقديرات الإيرادات والنفقات العامة لتحقيق الاهداف المخططة الموجهة بالقوانين واللوائح التنفيذية.

بالإضافة الي طبيعة موازنة الدولة ذات الصفة القانونية والصفة المالية، فإن أهميتها تتمثل في الآتي:

١. الاهمية السياسية والتي تستمد من البرلمان الذي يعتمد مشروعيتها واجازة خطة عمل الحكومة في الانظمة النيابية.
٢. الاهمية الاقتصادية والتي تتبين في جانب تأثير السياسات الحكومية في استخدام الموارد وتوظيفها فيما يحقق النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل القطاعات الانتاجية والخدمية بما يضمن تعزيز الاستقرار الاقتصادي وجودة مؤشرات الاقتصاد الكلي.

رابعاً: مصادر وأنواع الإيرادات العامة

الإيرادات مصطلح يشير الي الزيادة في القيمة الصافية الناتجة عن معاملة ما. وهو مؤشر مالي لتقييم استدامة الأنشطة المالية.

إن اتساع دور الدولة بشكل ملحوظ في العصر الحديث قد جعل من الإيرادات العامة أداة مالية للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، مثل تشجيع والاستثمار، ومحاربة التضخم والانكماش وتوزيع الدخل. بمعنى آخر فإن دور الإيرادات العامة لم يعد قاصراً على تغطية النفقات بل امتد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة.

اعتمد منهج المالية العامة على عدة معايير لتصنيف إيرادات الدولة. وتفيد تلك المعايير في تعزيز سلطة الدولة في اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان عملية تحصيل الإيرادات وتحقيق الاهداف المخططة. ومن بين تلك المعايير الآتي:

- ١- مصدر الإيرادات: ووفقاً لهذا المعيار تقسم الإيرادات العامة الي إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة. الإيرادات الأصلية هي التي تحصل عليها الدولة من أملاكها. أما الإيرادات المشتقة هي التي تحصل عليها عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين.

٢- سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات: يقسم هذا المعيار الإيرادات العامة إلى إيرادات إجبارية وإيرادات اختيارية. الإيرادات الإجبارية هي التي يتم الحصول عليها من خلال سلطة التشريع والقانون كالضرائب مثلاً. أما الإيرادات الاختيارية فهي الإيرادات التي يكون للأفراد حرية في أدائها من عدمه، كالرسوم والقروض الاختيارية.

٣- معيار صفة العمومية: تقسم الإيرادات إلى إيرادات خاصة وإيرادات عامة. إيرادات الاقتصاد العام هي الإيرادات التي لا يتمتع بمثلها أشخاص القانون الخاص، وتسمى أحياناً بالإيرادات السيادية، كالضرائب والرسوم والإصدار النقدي الجديد وغيرها من الإيرادات. أما الإيرادات الخاصة فهي إيرادات الدولة المشابهة لإيرادات أشخاص القانون الخاص كإيرادات المشروعات العامة والقروض والإعانات.

٤- دورية الإيرادات: وفقاً لهذا المعيار يتم التمييز بين الإيرادات الدورية أو العادية والإيرادات الاستثنائية أو غير العادية.

تعتبر الأنواع التالية من الإيرادات العامة الأكثر شيوعاً في تقديرات الموازنة العامة:

أ. دخل أملاك الدولة (الدومين) .

ب. ضرائب والرسوم .

ت. المنح والقروض .

ث. الإصدار النقدي الجديد .

٥- الإعانات الداخلية والأجنبية .

٦- الغرامات والتعويضات.

خامساً: طرق تقدير الإيرادات العامة

نشير باختصار إلى الطرق والبدائل لتقدير الإيرادات العامة وهي كما يلي:

الطريقة الاولى: تعتمد هذه الطريقة على حسابات السنة قبل الاخيرة. وتمتاز بالسهولة إلا أنها لا تأخذ في الاعتبار التطورات المستقبلية .

الطريقة الثانية: طريقة الزيادة السنوية: وتعتمد هذه الطريقة على زيادة الايرادات بتقدير متوسط نسبة الزيادة السنوية. وتناسب هذه الطريقة الدول التي يسودها الازدهار الاقتصادي.

الطريقة الثالثة: طريقة التقدير المباشر: تقوم هذه الطريقة على استخدام الادوات التحليلية والرياضية لتقدير الايرادات العامة المستقبلية بناءً بيانات الفترات السابقة مع الاخذ في الاعتبار التطورات المستقبلية تحقيقاً للواقعية.

هذا مع الإشارة الي أن البيانات المالية الواردة في الموازنة العامة ينبغي أن تبوب حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر من صندوق النقد الولي كتصنيف عالمي موحد.

سادساً: تحديات الموازنة العامة

إن كفاءة وفاعلية قطاعات الاقتصاد التشغيلية تسهم بشكل مباشر في تعظيم الايرادات والوصول الي استدامة المالية العامة للدولة والتصدي للمخاطر المالية. ويعتبر عجز الموازنة أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية ذات الصلة بتنفيذ ورقابة موازنة الدولة. ومن منظور المقاربة بين تقديرات النفقات والاييرادات العامة يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الموازنات. الموازنة المتوازنة وهي التي تتساوي فيها النفقات الحكومية مع الايرادات المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية، (مبدأ العيش في حدود الوسائل). النوع الثاني ما يعرف بالموازنة الفائضة وهي الوضع الذي تتجاوز فيه الايرادات المقدر تحصيلها الانفاق الحكومي المتوقع تكبده خلال سنة مالية. وهي من دلالات الثراء المالي. أما النوع الثالث فهي الموازنة العاجزة والتي تعكس وضع تجاوز الانفاق الحكومي المتوقع تكبده الايرادات الحكومية المقدر تحصيلها خلال السنة المالية.

تواجه الدول وضع الموازنة العاجزة من خلال تنفيذ السياسات المالية والسياسات النقدية لإدارة حالة العجز في الموازنة.

إن من نماذج تطبيق السياسات المالية لتقليص العجز في الموازنة، تقليل الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب على السلع والخدمات للحصول على تدفقات نقدية سريعة بغض النظر عن الآثار المترتبة على ذلك، (تقليص القدرة الشرائية - ضغط النمو الاقتصادي - زيادة معدل البطالة....).

أما فيما يتعلق بتقليص عجز الموازنة من خلال السياسات النقدية فتعهد بعض الممارسات الي طباعة المزيد من النقود وصدار عدد من ادوات الدين الداخلي، (اذونات الخزنة والسندات) لتعبئة الموارد للمساهمة في ادارة عجز الموازنة على الرغم من التأثير على قيمة العملة الوطنية وزيادة معدل التضخم.

سابعاً: مؤشرات عامة حول مصادر الإيرادات العامة

أهمية وثيقة الموازنة العامة تتجسد في أنها تأخذ في الاعتبار سياسة وزارة المالية والاقتصاد الوطني من خلال البعدين المالي والاقتصادي في ظل عكس المؤشرات المالية للأداء عن الفترات المالية الماضية واستصحاب أبرز التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية المتوقعة.

لبيان مصادر الإيرادات العامة بموازنة الدولة، يتم عرض البنود من منظور الاعتمادات المالية الإجمالية والتحليل الجزئي لعناصرها الفرعية مقروءة مع الوزن النسبي لكل بند خلال الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٩م. تتبع وزارة المالية منهج إعداد بنود الإيرادات ت والإفصاح عنها وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) في حدوده المجملة.

يتم تناول الإيرادات العامة والمنح خلال الفترة من ٢٠١٥ الي العام ٢٠١٩م بالإضافة الي وزنها النسبي من الناتج المحلي الاجمالي وذلك على النحو التالي:

١ - مصادر الاعتمادات الإجمالية للإيرادات العامة

الجدول (١): الإيرادات العامة والمنح الأجنبية، (اعتمادات الموازنة بالمليون جنيه)

السنة	الإيرادات الضريبية		الإيرادات غير الضريبية		المنح الأجنبية		الإجمالي
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
٢٠١٥	٣٩,٢٧٦	٦٤	١٩,٨٦١	٣٢	٢,٢١٣	٤	٦١,٣٥٠
٢٠١٦	٤٨,٠٨١	٧١	١٦,٩١٤,٢	٢٥	٢,٤٩١,٢	٤	٦٧,٤٨٦,٣
٢٠١٧	٥٧,٧٣٣	٧٤	١٧,١٣٩	٢٢	٢,٨٣٩	٤	٧٧,٧١١
٢٠١٨	٧٥,٠٧٦	٦٤	٣٣,٧٠٤	٢٩	٨,٠٩٥	٧	١١٦,٨٧٥
٢٠١٩	١٠١,١٩٢	٦٢	٥٢,٢٠٥	٣٢	٩,٤٥٠	٦	١٦٢,٨٤٧

يتبين من الجدول (١) الآتي:

١. تمثل الإيرادات الضريبية المصدر الأساسي لبند الإيرادات العامة لموازنة الدولة.
٢. تبلغ نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في موازنة الدولة ٦٧٪ في المتوسط خلال الخمس سنوات.
٣. تبلغ مساهمة الإيرادات الأخرى غير الضريبية نسبة ٢٨٪ في المتوسط خلال الخمس سنوات.
٤. لا تتجاوز نسبة مساهمة المنح في هيكل موارد الموازنة نسبة ٥٪ في المتوسط خلال خمس سنوات.
٥. المؤشرات المذكورة خلال الفترة تعكس أهمية الوزن النسبي لمصدر الإيرادات في هيكل الموازنة العامة وأن سياسة الدولة المالية تسير في اتجاه أقصر الطرق لحشد التدفقات السريعة وتعبئة موارد الموازنة من خلال الإيرادات الضريبية.

٢ - تحليل مكونات الإيرادات العامة الإجمالية

أ - تحليل الإيرادات الضريبية:

تتكون الإيرادات الضريبية من الضريبة على الدخل ومكاسب رأس المال، والضرائب على الملكية والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، وضرائب أخرى.

الجدول (٢) يبين المكونات والعناصر الفرعية وأوزانها النسبية لبند الإيرادات الضريبية.

بيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ضرائب الدخل ومكاسب رأس المال	٣,٠٢٨	٣,٥٠٠	٤,٨٠٦	٤,٨٨٧	٦,٧٧٢
%	٨	٧	٨	٧	٧
الضرائب على الملكية	١١٨	١٠٨	١١٠	١١٨	١٢٠
%	٠.٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١
ضرائب على السلع والخدمات	٢٦,٩٥٩	٣٤,٠٦٦	٤١,٦٠٢	٥٨,٩٨١	٧٦,٢٢٢
%	٦٩	٧١	٧٢	٧٨	٧٥
ضرائب التجارة والمعاملات الدولية	٩,١٥٨	١٠,٣٨٣	١١,١٨٢	١٠,٩٧٢	١٧,٨٧٨
%	٢٣	٢٢	١٩	١٥	١٨
ضرائب أخرى	١٤٠٠	٢٤	٣٣	١١٩	٢٠٠
%	٠.٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٢	٠,٢
الإجمالي	٣٩,٢٧٦	٤٨,٠٨١	٥٧,٧٣٣	٧٥,٠٧٦	١٠١,١٩٢

المصدر: الإعداد من موازنات الدولة للسنوات محل الدراسة

يتبين من الجدول (٢) الخاص بتحليل العناصر الأساسية للإيرادات الضريبية الآتي:

١. تشكل الضرائب على السلع والخدمات المصدر والمكون الأساسي لحصيلة الإيرادات الضريبية بالموازنة العامة، حيث تبلغ نسبة مساهمتها ٧٣٪ في المتوسط خلال الفترة من

٢٠١٥-٢٠١٩ م.

٢. تأتي الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية في المرتبة الثانية في المساهمة في الإيرادات الضريبية كمصدر أساسي بالموازنة بنسبة ١٩.٤٪ في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ م.

٣. تمثل مساهمة الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية مجتمعة نسبة ٩٢.٤٪ في حصيله الإيرادات الضريبية بالموازنة العامة.

٤. أما الضرائب على الملكية والضرائب الأخرى تبلغ مساهمتها ٧.٦٪ في المتوسط في اتجاه يتسم بالثبات خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ م.

ب/ الإيرادات غير الضريبية

الجدول (٣) يبين المكونات والعناصر الفرعية لبند الإيرادات غير الضريبية وأوزانها النسبية.

بيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
دخل الملكية	٢,١٣٨.٨	٢,٦٠٠	٣,٧٢٤	٦,٢٦٥	١٤,٧٦٨
%	١١	١٥	٢٢	١٩	٢٨
مبيعات سلع وخدمات	٩,٨٥٩	٧,١١٨	٨,٩٨١	١٤,٣٦٧	١٥,٤٠٩
%	٥٠	٤٢	٤٧	٤٣	٣٠
غرامات وجزاءات ومصادرات	٢٤.٥	٣١	٣٠	٣٦	٣٠
%	٠,١٢	٠,١٨	٠,١٨	٠,١١	٠,٠٦
إيرادات متنوعة وغير مصنفة	٧,٨٣٨.٨	٧,١٦٥	٤,٤٠٤	١٣,٠٣٦	٢٢,٠٠٠
%	٣٩	٤٢	٢٧	٣٩	٤٢
الاجمالي	١٩,٨٦١	١٦,٩١٤	١٧,١٣٩	٣٣,٧٠٤	٥٢,٢٠٥

المصدر: الإعداد من موازنات الدولة للسنوات محل الدراسة

يتبين من تحليل عناصر ومكونات الموارد الأخرى غير الضريبية ضمن هيكل الإيرادات العامة الآتي:

١. تمثل مبيعات السلع والخدمات في الإيرادات العامة نسبة ٤٢٪ في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٩م. (مبيعات منشآت سوقية ورسوم ادارية ومبيعات عرضية من منشآت غير سوقية).

٢. بند الإيرادات المتنوعة وغير المصنفة، (الافصاح غير كامل) تشتمل على مكونين هما رسوم عبور نفط جمهورية جنوب السودان وبند الترتيبات المالية الانتقالية. يساهم هذا البند في موازنة الإيرادات العامة بنسبة ٣٨٪ في المتوسط.

٣. الافصاح للبنود الفرعية غير كاف (٣ فقط بنود فرعية) للتحليل الذي يمكن من تقييم الأداء وذلك وفقاً لموجهات اعداد الموازنات.

الوزن النسبي للإيرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي

الجدول (٤) يبين الوزن النسبي للإيرادات العامة خلال الفترة من ٢٠١٥ الي العام ٢٠١٩م.

الجدول: (٤) وزن الإيرادات العامة الي الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الإيرادات العامة	النسبة المئوية
٢٠١٥م	٥٨٥,٠٠٠	٦١,٣٥٠	١٠,٥
٢٠١٦م	٦٥٨,٠٠٠	٦٧,٤٨٦	١٠,٣
٢٠١٧م	٩٥٧,٠٠٠	٧٧,٧١١	٨,١
٢٠١٨م	١,٢٢٨,٩٠٠	١١٦,٨٧٥	١٠,٠
٢٠١٩م	١,٦٢٢,٢٠٠	١٦٢,٨٤٧	١٠,٠

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، موازنة الدولة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩م

يتبين من الجدول (٤) الآتي:

١. تبلغ الإيرادات العامة نسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٩م.

٢. تعد هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالاقتصادات المشابهة بالإقليم، حيث تبلغ النسبة ٢٠٪، (جمهورية مصر ٢٠,٣٪ خلال العام ٢٠١٨م).

٣. تعكس هذه النسبة تدني في مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

الجزء الثاني: تطبيقات التقنية ونظم التحصيل الإلكتروني

أولاً: مفاهيم عامة

١- إن من مسوغات الضبط ورفع كفاءة الاداء المالي في مؤسسات الدولة في ظل تطور تطبيقات البرامج الالكترونية المتكاملة ينبغي أن يتم تقييم الممارسة ومن ثم تطوير تطبيقات تقانة المعلومات المالية الي بلوغ مستوى الشمول والتكامل للبرامج الالكترونية المستخدمة في وحدات الدولة المختلفة لتعزيز الادارة الإلكترونية للموازنة العامة للدولة بالنسبة للمصروفات والإيرادات ولتعزيز الرقابة والضبط المالي ونتاج التقارير المالية ذات الجودة والموثوقية، في إطار ترسيخ مبدأ الإفصاح المحاسبي والشفافية المالية.

٢- لقد تطورت تطبيقات النظم الالكترونية في مجالات الادارة المالية بما لا يقل عن أسلوب الأنظمة الخبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات. ولقد حققت تلك النظم نجاحاً وتطوراً كبيراً نسبةً لاعتمادها على القواعد المأخوذة من الخبرة الإنسانية المتراكمة على هيئة شروط ونتائج في مجال معين، واستخداماً طرق الاشتقاق والاستدلال لاستخراج واستنتاج النتائج في صورة حلول تتمثل في المؤشرات ونماذج التقارير المطلوبة.

ثانياً: مكونات النظم الإلكترونية

١. قاعدة المعرفة: Knowledge Base وتتكون من القواعد والحقائق والشروط والمعلومات

التي تتعلق ببناء البرنامج الالكتروني الذكي. وتعكس جودة هذه القاعدة الفهم المشترك

للمختصين والمهنيين في المجال المحاسبي والمالي والحاسوب وتقانة المعلومات.

2. محرك استدلال: Inference Engine لتشغيل البيانات والمعلومات بقاعدة المعرفة للقيام بأعداد مخرجات النظام الإلكتروني التي تخدم عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم بصورة فعالة. من خصائص النظم الإلكترونية بصورة عامة تقليل الأخطاء والمخالفات وخفض التكلفة نتيجة لتبسيط الإجراءات والمعاملات الورقية وتقليل وقت الأداء علاوة على التقييم الموضوعي لأداء العاملين بصورة مستدامة.

ثالثاً: نظام التحصيل الإلكتروني للإيرادات العامة

التحصيل الإلكتروني هو منظومة متكاملة من البرامج صُممت بغرض تسهيل إجراءات عمليات دفع الأموال باستخدام برنامج الكتروني يُعتبر البديل الآمن للعمليات المحاسبية التقليدية في تحصيل الإيرادات والرسوم. ويُعتبر مشروع استراتيجي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد عن طريق: -

١. فاعلية عملية التحصيل الذكي للإيرادات العامة حسب خطة الموازنة السنوية مما يقلل نسبة الاعتماد على المنح.
٢. حاكمية وزارة المالية على المال العام يضبط الإيرادات مركزياً ويقلل الفاقد.
٣. تخفيف المعاناة على اصحاب المصلحة بتسهيل الإجراءات.
٤. الانتظام والاتساق مع منظومة أنشطة التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي.
٥. مواكبة التقدم التكنولوجي في مجال وسائل الدفع والسداد بحيث يتم الاستغناء عن بعض الطرق التقليدية.

رابعاً: وسائل التحصيل الإلكتروني

التحصيل الإلكتروني يتم عن طريق تحويل أو توريد إلكتروني للأموال المحصلة كإيرادات تتم بوسيلة إلكترونية بتفويض من الدافع الي الخدمة الإلكترونية بتسوية الكترونية بين الطرفين دون تداول أوراق البنكنوت.

وتشمل وسائل التحصيل الإلكتروني على الأنواع التالية:

1-الدفع بواسطة بطاقات الائتمان باستخدام أجهزة التفويض الإلكتروني.

2-الدفع باستخدام الادوات الاتية:

✓ بطاقات الائتمان.

✓ بطاقات القيد الفوري

3-التحويل الإلكتروني بوساطة البنوك أو الشركات المالية المعتمدة.

4-الدفع عن طريق شيكات مسحوبة علي بنوك معتمدة بنظام المقاصة الإلكترونية.

5-الدفع عن طريق شبكات الاتصال وذلك بالخصم علي رصيد الشرائح.

خامساً: تجربة السودان في المعاملات الإلكترونية:

تجدر الإشارة الي أن تطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني وإصدار التشريعات واللوائح وتطوير قدرات وإمكانيات شبكات الاتصال تمثل العمود الفقري لإنفاذ مشروع الحكومة الإلكترونية.

يمكن الإشارة إجمالاً الي هذه التجربة من خلال النقاط التالية:

١. وزارة المالية والاقتصاد الوطني تساهم في إدارة اقتصاد الدولة بالتنسيق مع الجهات

ذات الصلة لرسم السياسات التي تقوم على اقتصاد المعرفة الذي يُبني على قاعدة

بيانات تساهم في فعالية التنفيذ وتقييم مؤشرات الاداء لضمان تحقيق النمو

الاقتصادي المستدام.

٢. نفذت الوزارة عدد من الحزم التقنية للتحصيل الإلكتروني من خلال عدد من

التجارب الناجحة في هذا المجال ومنها على سبيل المثال:

✓ وزارة التعليم العالي في تطبيق التقديم للجامعات وما يتبعه من تحصيل الالكتروني لرسوم الخدمات.

✓ قرار وزارة المالية والاقتصاد الوطني بإلغاء أورنيك مالي (١٥) الورقي وإلزام المؤسسات لتحصيل الإيرادات العامة الكترونياً بمستويات الحكم المختلفة.

✓ وحدات وزارة الداخلية من خلال منافذ السجل المدني وخدمات الإدارة العامة للجوازات والإدارة العامة للمرور على سبيل المثال.

وبالنظر لتقييم تلك الي التجارب الجريئة في مقارنة مع النموذج الامثل للتحصيل الالكتروني في مفهومه الشامل يمكن التقرير بالآتي:

- حققت جانباً كبيراً في إشاعة ثقافة التحصيل والدفع الإلكتروني.
- ما زال وجود النقود الورقية حاضراً في عمليات التحصيل والدفع الالكتروني.
- لابد من اتخاذ اجراءات فورية لإتمام عمليات التحصيل الالكتروني دون تداول للنقود الورقية.
- الاستفادة من مستوي الشمول المالي الذي حققه القطاع المصرفي لتنفيذ التحصيل الالكتروني بمفهومه الشامل والحد من وجود الكتلة النقدية خارج البنوك.

سابعاً: النتائج

١. تشكل الضرائب المصدر الاساسي للإيرادات العامة في موازنة الدولة.
٢. مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية في الموارد العامة للدولة تحتاج الي إعادة تقييم وتعزيز قدراتها بزيادة القطاعات الانتاجية بديلاً عن قطاع الخدمات.
٣. الافصاح عن بنود الإيرادات العامة بالموازنة (تطبيق مجمل لدليل إحصاءات مالية الحكومة) يتم بصورة مجملة وعامة، (لا يدعم جوانب التقييم والضبط المالي).
٤. نظام التحصيل الالكتروني للإيرادات العامة لا يمكن وزارة المالية من الرقابة المالية الالكترونية الفعالة، (رقابة تنفيذ اعتمادات الموازنة).
٥. ضعف الرقابة الالكترونية على بنود الإيرادات العامة يؤثر في عجز الموازنة.

٦. دليل إحصاءات مالية الحكومة غير مطبق إلكترونياً على بنود الإيرادات العامة التفصيلية.

ثامناً: التوصيات:

مما تم عرضه في موضوعات الورقة يمكن تقديم التوصيات حسب التصنيف التالي:

١: جانب الموارد والإيرادات العامة:

أ. تبني خطة اقتصادية متوسطة الأجل بصورة عاجلة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية، (الانتاجية والخدمية) لإحداث نمو متسارع في الناتج المحلي الاجمالي وتحسين الميزان التجاري.

ب. إتباع نهج متدرج من خلال خطة متوسطة الأجل لتقليل اعتماد الإيرادات العامة على الإيرادات الضريبة من خلال تعظيم مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية في الناتج المحلي الاجمالي، (توسيع المظلة الضريبية حسب الأنشطة جغرافياً وقطاعياً).

ج. معالجة القصور في نسبة الإيرادات العامة لموازنة الدولة الي الناتج المحلي الاجمالي حيث انها تقل كثيراً عند المقاربة مع المحيط الاقليمي، (تقل عن ١٠٪ في المتوسط).

د. تصنيف بنود الموازنة بصورة عامة وبنود مصادر الإيرادات العامة تصنيفاً نوعياً، وظيفياً، وقطاعياً وحسب وحدات الدولة علي اساس البنود الرئيسية والبنود الفرعية وفقاً لموجهات إعداد الموازنة العامة، (هناك بعض البنود لا تحقق الافصاح الموضوعي).

هـ. الحد من الفاقد في تحصيل الموارد من خلال الاهتمام بتحليل مؤشرات الاداء الفعلي لاعتمادات بنود الإيرادات العامة الرئيسية والفرعية لمعالجة أسباب الانحرافات وذلك على مستوي التصنيف النوعي والوظيفي والقطاعي لموارد الدولة.

و. نسبة لتعاضد دور الموازنة في ظل الدولة الحديثة وأهميتها كوسيلة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة لابد من اشاعة ثقافة التبنّي

المؤسسي لتقديرات الإيرادات العامة من مرحلة الاعداد الي مرحلة القراءة والاجازة النهائية.

ز. تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS في مستواه الذي يمكن من إعداد تقديرات تفصيلية ودقيقة عن مصادر الإيرادات العامة لتحقيق الرقابة الفعالة وتقييم الاداء.

٢: جانب التحصيل الإلكتروني للإيرادات العامة:

أ. إعداد إستراتيجية عامة للممارسة التقنية على مستوى الوحدات المركزية والولائية والمحلية لتحصيل الإيرادات العامة عبر نافذة إلكترونية موحدة وربطها بمخدم مركزي يخدم مؤشرات تنفيذ الموازنة ومتابعة مؤشرات الاداء إلكترونياً في إطار ولاية وزارة المالية والاقتصاد الوطني على المال العام.

ب. تحسين قدرات وإمكانيات الربط الشبكي مع تعزيز نظم تأمين وسلامة البيانات المالية لتعزيز الثقة لدي اصحاب المصلحة.

ت. إصدار التشريعات والقوانين واللوائح الملزمة لمؤسسات الدولة لتنفيذ خطط وبرامج إستراتيجية الممارسة التقنية مع تعزيز سلطة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية للمراجعة الإلكترونية بصورة فورية.

ث. الالتزام بالمعايير المهنية ونظم التقارير الموجهة لنظام إحصاءات مالية الحكومة بقيم الشفافية المالية لمواكبة التوجه الاقليمي والعالمي.

المصادر:

١-دكتور يسري أبو العلا، دكتور عصام حسن: المالية العامة والتشريع الضريبي.

٢- دليل شفافية المالية العامة، (٢٠٠٧): صندوق النقد الدولي.

٣- دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (رقابة الالتزام) ن

كانون الثاني ٢٠٢٢م.

٤- المعلومات المؤسسية المنظمة/ المنظمات :إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي
(شعبة مالية الحكومة) .

٥-الموازنة العامة ٢٠١٨م: (جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية ومملكة
البحرين).

٦-الموازنة العامة لجمهورية السودان، (٢٠١٥ - ٢٠١٩م).

٧-دراسات سابقة:

أ. آلاء شمس الدين الخز على ودنيا محسن خلف، نظام احصاءات مالية الحكومة
ودور في تعزيز فاعلية الرقابة في الوحدات الممولة مركزياً.

... XXX ...